ذكرت أن محادثات التجارة مع بكين تسير على خير ما يرام

أميركا تعلن التوصل إلى اتفاق تجاري جزئي «مهم جداً» مع الصين

محادثات أميركية صينية سابقة

رحب الرئيس دونالد ترمب بالاختراق الذي تحقق في حربه التجارية الطويلة مع الصين، معلنا أن الجانبين توصلا إلى اتفاق مبدئي يغطي الملكية الفكرية والخدمات المالية والعملات.

ومع التوصل إلى الاتفاق سيوقف البيت الأبيض العمل بزيادة هائلة على الرسوم الجمركية كان مقررا فرضها الأسبوع المقبل، وفق ما قال وزير الخزانة ستيفن منوتشين للصحافيين بحسب «فرانس برس».

ومع ذلك فإن التفاصيل التي رشحت عن الاتفاق لا تزال شحيحة.

وقال ترمب للصحافيين في البيت الأبيض إن الجانبين «توصلا إلى مرحلة أولى مهمة في الاتفاق»، مبديا أمله بأن يتم التوقيع عليه في الأسابيع المقبلة مع نظيره الصيني شي جينبينغ بالرغم من عدم إتمام صياغة نص الاتفاق حتى الآن.

ويسمح الاتفاق المبدئي للقوتين الاقتصاديتين بادعاء الفوز في هذه الحرب التجارية، وفي نفس الوقت يجنبهما ضرر تصعيدها، مع ترك القضايا الشائكة جدا إلى مرحلة لاحقة.

ولكن بعد أكثر من عام من تبادل فرض الرسوم الجمركية العقابية، يبقى من غير الواضح ما إذا كان بإمكان الدولتين الحفاظ على الزخم اللازم لإتمام «المراحل» اللاحقة للاتفاق.

ورفضت الصين حتى الآن مطالب ترمب بإجراء تغييرات عميقة في إدارة اقتصادها يعتبر محللون بأنها قد تقوض الحزب الشيوعي سياسيا.

قال الرئيس الأميركي دونالد ترمب، إن محادثات التجارة بين مسؤولين أميركيين وصينيين «سارت على خير ما يرام»، وإن الجانبين أجريا مناقشات «جيدة جدا جدا».

وكان ترمب يتحدث إلى الصحافيين في البيت الأبيض بعد أن اجتمع مفاوضون أميركيون وصينيون كبار للمرة الأولى منذ أواخر يوليو لمحاولة تخفيف حرب تجارية مريرة مضى عليها 15 شهرا. وكانت مصادر بلومبيرغ ذكرت أن البيت الأبيض يبحث طرح اتفاق للعملة مع الصين كجزء من الاتفاق التجاري بين البلدين والذي قد يشهد أيضًا تعليق زيادة التعريفة الجمركية الأسبوع المقبل.

ويبحث الاتفاق آلية لعدم تلاعب الصين بقيمة اليوان. اتفاق العملة الذي تم التوصل إليه في وقت سابق من هذا العام قبل انهيار المحادثات التجارية سيكون جزءًا مما يعتبره البيت الأبيض بمثابة اتفاقية المرحلة الأولى مع بكين، وسيتبع ذلك المزيد من المفاوضات حول القضايا الأساسية مثل الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا القسري، بحسب ما ذكرته المصادر.

السعودية بين أقل 18 دولة في نسبة الدين للناتج بـ19.1 بالمئة

حلت السعودية بين أقل 18 دولة حول العالم من حيث نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بنسبة 19.1% بنهاية العام الماضي، إذ بلغ الدين نحو 560 مليار ريال فيما الناتج المحلي 2.93 تريليون ريال في نهاية الفترة نفسها.

وكشفت بيانات صندوق النقد وجهات الإحصاء في الدول، تصدرت اليابان دول العالم من حيث أعلى نسبة للدين إلى الناتج المحلي بنسبة 238.2 %، واليونان 181.1%، بحسب صحيفة «الاقتصادية».

وجاءت خمس دول عربية بين أعلى دول العالم في نسبة الدين إلى الناتج المحلي هي: لبنان بنسبة 150 %، الأردن 94.2%، البحرين 93.4 %، جيبوتي 90.7%، ومصر 90.5%.

تصدرت بروناي أقل دول العالم في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.4%، تلتها أفغانستان 7.1%، أستونيا 8.4%، سوازيلاند 10%، بوروندي 13.2%، وبوتسوانا 13.4%.

خلفها جاءت روسيا بنسبة دين إلى الناتج تبلغ 13.5%، ثم جزر كايمان 14.5%، الكويت 14.8%، ليبيا 16.5%، الكونغو 17%، كوسوفو 17.1%، وفلسطين 17.5%.

تلتها كوبا ونيجيريا بنسبة 18.2% لكل منهما، ثم الإمارات 18.6%، غينيا 18.7%، والسعودية 19.1%.

على الجانب الآخر، تجاوزت الديون في 14 دولة «بينها اليابان» نسبة 100% من ناتجها المحلي هي: اليونان 181.1 %، لبنان 151 %، إيطاليا 134.8 %، الرأس الأخضر 124%، البرتغال 121.5 %، والكونغو 117.7%.

تلتها موزمبيق بنسبة 113%، سنغافورة 112.2%، بوتان 110.1%، الولايات المتحدة 106.1 %، جامايكا 103.3%، قبرص 102.5%، وبلجيكا 102%.

بارکيندو: «أوبك» وحلفاؤها سيتخذون قرارات «قوية» خلال اجتماع ديسمبر

قال أمين عام منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» محمد باركيندو، إن أوبك وحلفاءها المشاركين في اتفاق خفض إمدادات النفط سيتخذون قرارات «قوية» خلال اجتماع في ديسمبر لتحديد حجم الإمدادات في 2020 التي يُتوقع خلالها انخفاض الطلب على نفط دول المنظمة.

وتنفذ أوبك وروسيا ومنتجون آخرون، في تحالف يعرف باسم أوبك+، اتفاقا منذ الأول من يناير لتقليص الإنتاج بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا لدعم السوق. ويسري الاتفاق حتى مارس 2020

ومن المقرر أن يلتقي المنتجون لتحديد السياسة في الـ5 و6 من ديسمبر ، بحسب ما ورد في «رويترز».

وأضاف باركيندو، لصحافيين في إفادة بلندن، «سيتخذ المؤتمر قرارات مناسبة وقوية وإيجابية ستضعنا على طريق استقرار كبير ومستدام لعام 2020».

وقال ردا على سؤال بشأن احتمال خفض أعمق لإمدادات النفط في ديسمبر «جميع الخيارات مفتوحة».

وبينما شهدت الاجتماعات الأخيرة لأوبك وحلفائها التي عقدت في يوليو اتخاذ قرار بشأن الإمدادات للأشهر التسعة اللاحقة، سيكون لاجتماع ديسمبر على الأرجح نظرة أبعد.

محمد باركيندو

وأفاد باركيندو «مع اقترابنا من شهر ديسمبر، ستواجهنا بيانات حقيقية لعام 2020 تمكننا ربما من مراجعة الترتيب الحالي والخروج بقرار يغطي العام بأكمله».

واستقرت أسعار النفط إذ تواصل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الإلقاء بظلالها على الاقتصاد العالمي والطلب على الوقود، على الرغم من استئناف المحادثات الرامية لحل النزاع التجاري المستمر بين البلدين منذ 15 شهرا.

وقلصت الصين، أكبر مستورد في العالم للنفط، التوقعات بإبرام اتفاق من خلال المحادثات لتفادي زيادة اقترحها الرئيس الأميركي دونالد ترمب للرسوم الجمركية على سلع صينية بنحو 250 مليار دولار إلى 30% من 25% في 15 أكتوبر إذا لم تكن هناك مؤشرات على إحراز تقدم.

وبحلول الساعة 11:25 بتوقيت غرينتش، صعدت العقود الآجلة لخام برنت ثمانية سنتات أو 0.14% إلى 58.40 دولار للبرميل. وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط عشرة سنتات أو 0.19% إلى 52.69 دولار للبرميل.

والخامان متراجعان ما يزيد عن 20% منذ ذرى بلغاها في أبريل. وتتعرض الأسعار أيضا لضغوط بفعل تقرير عن ارتفاع مخزونات الخام في الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط في العالم حاليا.

مصر تفرض رسوماً نهائية على بعض واردات الحديد والصلب لـ 3 سنوات

قالت وزارة التجارة والصناعة المصرية، إن الوزير عمرو نصار أصدر قرارا بفرض رسوم وقائية نهائية متدرجة على واردات بعض منتجات الحديد والصلب لمدة ثلاث سنوات بنسبة 25% على حديد التسليح، و16% على البليت (خام الحديد) مع تنفيذ القرار اعتبارا من يوم أمس السبت.

وأضافت الوزارة في بيان أن القرار «جاء نتيجة لتأكد سلطة التحقيق من وجود زيادة كبيرة في الواردات ألحقت ضرراً جسيما بالصناعة المحلية».

ويبلغ إنتاج مصر من حديد التسليح ما بين سبعة ملايين و7.5 مليون طن سنويا.

وأوضح البيان أن فترة الثلاث سنوات تشمل فترة التدابير الوقائية المؤقتة التي تم فرضها خلال شهر أبريل من العام الجاري، ما يعني أن القرار سينتهي العمل به في أبريل 2022.

وكانت وزارة المالية قالت في أبريل الماضي، إنها بدأت تحصيل رسوم «وقاية مؤقتة» بنسبة 25% على واردات حديد التسليح والصلب، و15% على البليت لمدة 180 يوما.

وفرضت مصر في 2017 رسوم إغراق على واردات حديد التسليح القادمة من الصين وتركيا وأوكرانيا لمدة خمس سنوات.

لكن أصحاب مصانع الدرفلة الذين يعتمدون على حديد البليت في إنتاجهم يشكون من القرار نظرا لأنه سيرفع تكاليف المواد الخام عليهم.

بنك أوف أميركا: 11.1 مليار دولار تدفقت للسندات في أسبوع

قال بنك أوف أميركا ميريل لينش إن ما إجماليه 11 مليار دولار تدفق إلى صناديق السندات في أسبوع في الوقت الذي باع فيه المستثمرون الأسهم في ظل حالة من الحذر بوول ستريت.

وذكر البنك استنادا إلى بيانات إي.بي.إف.آر أن المستثمرين سحبوا 9.8 مليار دولار من صناديق الأسهم خلال الأسبوع إذ أنهم ما زالوا يتوخون الحذر في مواجهة تراجع عالمي تكتنفه الضبابية ناجم عن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتهديد بمساءلة الرئيس الأميركي دونالد ترمب وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وخطر الركود.

وتأثرت صناديق الأسهم الأميركية سلبا بنزوح «معتدل» للتدفقات بمقدار 6.2 مليار دولار.

وفي إشارة للمعنويات المراهنة على الهبوط، تدفق 322 مليار دولار إلى صناديق أسواق النقد في الأشهر الستة الفائتة، وهو أكبر تدفق للأموال منذ النصف الثاني من 2018، حين اندلعت الأزمة المالية العالمية وانهار بنك ليمان براذرز الاستثماري الأميركي.

السندات السيادية التركية تهبط بأكبر وتيرة منذ 7 أشهر

هبطت السندات السيادية التركية بأكبر وتيرة لها منذ 7 أشهر، وذلك للجلسة الرابعة على التوالي من التراجعات.

وارتفعت تكلفة التأمين على ديون تركيا السيادية ضد مخاطر التخلف عن السداد لأعلى مستوياتها في شهر ، بعد أن شنت قوات تركية عملية برية في مواجهة مقاتلين أكراد في شمال شرق سوريا.

وبحسب بيانات آي.إتش.إس ماركت، ارتفعت عقود مبادلة مخاطر الائتمان التركية لأجل خمس سنوات إلى 396 نقطة أساس من 388 نقطة أساس في نهاية التداولات.

وانخفضت الليرة التركية مقابل الدولار، في الوقت الذي يشعر فيه المستثمرون بالقلق إزاء رد الفعل الدولي حيال عملية برية شنتها القوات التركية ضد مقاتلين أكراد في شمال شرق سوريا أثناء الليل.

وتراجعت الليرة إلى 5.88 مقابل الدولار مقارنة مع مستوى إغلاق عند 5.8740 في السابق. وهبطت الليرة 0.5% حين بدأت العمليات بضربات جوية.

وتتعرض الليرة لضغوط منذ أعلن البيت الأبيض عن انسحاب قوات أميركية من المنطقة السورية قرب الحدود مع تركيا. وتلقت العملية العسكرية التي تلت الانسحاب إدانات من كل أنحاء العالم تقريبا.

ويشعر المستثمرون بالقلق بشأن عقوبات أميركية مقترحة على تركيا بعد بدء العمليات العسكرية.

وكانت مؤشرات تقلبات الليرة التركية قد قفزت إلى أعلى مستوياتها في 3 أسابيع، بعد أن ضعفت الليرة في أعقاب إطلاق أنقرة عمليتها العسكرية في سوريا.

المركزي الأيرلندي: بريكست بدون اتفاق يكلف 73 ألف وظيفة

أعلن البنك المركزي الأيرلندي أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) بدون اتفاق سوف يكلف أيرلندا أكثر من 73 ألف وظيفة على مدار عامين.

وأوضح البنك في تقريره ربع السنوي الذي صدر في العاصمة دبلن اليوم، أنه إذا ما خرجت بريطانيا من الكتلة الأوروبية بدون اتفاق، فإن معدل البطالة في أيرلندا سوف يرتفع بنسبة 5.8% في 2020 و6.9% في 2021. وأضاف التقرير أن «خروج بريطانيا بموجب اتفاق مع الاتحاد سوف يخفض نسبة البطالة إلى خمسة بالمئة خلال العامين المقبلين، مشيراً إلى أنه في حال الخروج بدون اتفاق، سوف تتأثر القنوات الاقتصادية الرئيسية من خلال صدمات تصيب معدلات الفائدة والتجارة والاستهلاك والاستثمار، مما سيؤدي إلى تدهور واضح في الأوضاع الاقتصادية.

اقتصاد إيران ينكمش إلى 8.7 بالمئة مع تضرره من العقوبات الأميركية

قال البنك الدولي إنه من المتوقع أن ينكمش اقتصاد إيران بنسبة 8.7% في العام المالي 2019–2020 مع تضرره من العقوبات الأميركية التي تكبح صناعتها للنفط والغاز.

وتسببت سياسة واشنطن لممارسة «أقصى الضغط» على إيران من خلال العقوبات في تقليص الإيرادات النفطية للبلاد وزجت باقتصادها إلى الركود وانخفاض قيمة العملة المحلية (الريال).

وقال البنك الدولي في تقرير اقتصادي إقليمي: «التدهور المتوقع في النمو الاقتصادي سيعني أنه بحلول نهاية 2019–2020 سيكون الاقتصاد عند 90% من حجمه السابق مقارنة مع ما كان عليه قبل عامين فقط». وتبدأ السنة المالية في إيران في مارس.

ورد متحدث باسم البنك المركزي على التقرير قائلا «بسبب الحرب الاقتصادية التي تشنها أميركا ضد إيران، فإنه يوجد ضغط اقتصادي لكننا في المسار الصحيح والاقتصاد يظهر أداء جيدا، وسيتحسن أداؤه مع الحلول التي نعمل عليها».

ولم يتسن الحصول على تعقيب من وزارة المالية الإيرانية.

وكانت إيرادات إيران النفطية قد قفزت بعد الاتفاقية النووية التي وقعتها في 2015 مع ست قوى عالمية والتي أنهت نظاما للعقوبات كان فرض قبل ثلاث سنوات بسبب برنامجها النووي المتنازع بشأنه.

لكن عقوبات جديدة فرضتها الولايات المتحدة بعد أن أعلن الرئيس دونالد ترمب الانسحاب من الاتفاقية في 2018 هي الأكثر إيلاما وتستهدف كل قطاعات الاقتصاد تقريبا.

وقال البنك الدولي إن التضخم السنوي في إيران قفز إلى 52% في مايو بسبب الشكوك الاقتصادية وانخفاض قيمة الريال الإيراني على مدار الاثني عشر شهرا السابقة، مضيفا أن التضخم انحسر منذ ذلك الحين ومن المتوقع أن يهبط إلى 38%.